

الجامعة الإسلامية - غزة فلسطين  
كلية التجارة

## معوقات البحوث الإدارية في فلسطين

د. ماجد محمد الفرا  
رئيس قسم إدارة الأعمال  
الجامعة الإسلامية - غزة

البريد الإلكتروني: [melfarra@iugaza.edu.ps](mailto:melfarra@iugaza.edu.ps)

2004

## ملخص

يعاني المجتمع الفلسطيني من النقص الحاد في عدد البحوث الإدارية التطبيقية، حيث لا تتجاوز عدد الأبحاث الإدارية السنوية المنشورة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة العشر بحوث. وتعد معظم هذه الأبحاث من قبل أساتذة جامعيون يهدفون من وراء ذلك في معظم الأحوال إلى الحصول على الترقية الأكاديمية. وبسبب قلة المراكز البحثية الإدارية المتخصصة في فلسطين، وعدم تخصيص موازنات للبحوث الإدارية، وقلة الكفاءات البحثية خارج الجامعات ... الخ يندر إصدار أبحاث إدارية تطبيقية خارج الجامعات الفلسطينية.

إن قيام الأستاذ الجامعي بالأبحاث الأكاديمية التطبيقية يحقق هدفين رئيسيين وهما:

- 1) البحث العلمي يعتبر جزءا هاما في حياة الأستاذ الجامعي العلمية حيث يعطى الأستاذ الفرصة على ربط النظرية بالواقع وهذا يزيد من ربط الأستاذ بالبيئة المحلية وما ينتج عنه من زيادة في تشوق طلبته للمادة التي يدرسها.
  - 2) لا يمكن حصول الأستاذ الجامعي على الترقية العلمية إلا من خلال القيام بأبحاث دراسية منشورة ومحكمة.
- يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى معوقات البحوث الإدارية في فلسطين مع التركيز بشكل خاص على جامعات قطاع غزة والتي تدرس العلوم الإدارية والمالية.

هناك العديد من معوقات البحوث الإدارية في فلسطين ومنها: نقص عدد الكفاءات والمهارات البحثية، معوقات مالية راجعة لعدم تخصيص موازنات للبحث العلمي، معوقات إدارية بيروقراطية راجعة إلى عدم المتابعة الجيدة لعمليات النشر والتحكيم من قبل الجامعات ومؤسسات النشر، عدم توفر المعلومات و المراجع العلمية ، تكليف الأستاذ الجامعي بأمر إدارية وإشرافية وإرشادية تقلل من الوقت الممكن تخصيصه للبحث. لقد جاءت هذه الدراسة لكي تحصر وتقيم هذه المعوقات ولتقدم التوصيات الملائمة لعلاجها.

لعلم الباحث لم يتم القيام بدراسات علمية بعد عن معوقات البحوث الإدارية في فلسطين، أو في قطاع غزة بشكل خاص. إن القيام بمثل هذه الدراسة سوف يضيف جديدا إلى عالم المعرفة وقد يسهم في تطوير البحث العلمي في جامعات غزة بشكل عام وفي كليات التجارة الجامعية في فلسطين بشكل خاص.

## معوقات البحوث الإدارية في فلسطين: من وجهة نظر الأساتذة في كلية التجارة

### مقدمة

تعتبر الجامعات من أقدم مؤسسات البحث العلمي، حيث نمت و تطورت بالبحث العلمي ومن خلال علاقتها مع المجتمع. إن تتبع تجارب الدول المتقدمة يظهر أن انفتاح الجامعات على المجتمع ساعد في حل مشاكله، وفي تحقيق التطور الإيجابي للمجتمع وللجامعات على السواء.

تقع على عاتق أساتذة الجامعات في فلسطين مسؤولية كبيرة للقيام بالأبحاث والدراسات التي يمكن أن تعالج مشاكل المجتمع الفلسطيني المتنوعة. هذه المسؤولية كبيرة وذلك لقلة المراكز البحثية المتخصصة في فلسطين وقلة الكفاءات البحثية خارج الجامعات.

إن قيام الأستاذ الجامعي بالأبحاث الأكاديمية التطبيقية يحقق هدفين رئيسيين وهما:

(1) البحث العلمي يعتبر جزءا هاما في حياة الأستاذ الجامعي العلمية حيث يعطى الأستاذ الفرصة على ربط النظرية بالواقع وهذا يزيد من ربط الأستاذ بالبيئة المحلية وما ينتج عنه من زيادة في تشوق طلبته للمادة التي يدرسها و زيادة فرصة حصولهم على عمل بعد التخرج.

(2) لا يمكن حصول الأستاذ الجامعي على الترقية العلمية إلا من خلال القيام بأبحاث دراسية منشورة ومحكمة.

هناك العديد من المعوقات التي يصادفها الباحث الجامعي في الدراسات الإدارية في فلسطين و التي أدت إلى ضعف الحصيلة البحثية لديه. لدى جاءت هذه الدراسة لكي تحصر و تقيم هذه المعوقات و لتقدم التوصيات الملائمة لعلاجها.

### مشكلة الدراسة والفرضيات

إن عدد الأبحاث الإدارية التطبيقية في فلسطين نادرة جدا، وأساتذة الإدارة أنفسهم ليس لديهم المساهمات الكافية في البحوث الإدارية. إن هذا الضعف الشديد في البحوث الإدارية في فلسطين يرجع إلى مجموعة من العوامل:

1- عدم توفر المجالات والدوريات المتخصصة بشكل يكفي لاتمام البحوث العلمية الإدارية، وهذا يظهر من خلال:

- عدم توفر شبكة معلومات إلكترونية حديثة تساعد في تزويد الباحث بالمعلومات الضرورية
- عدم توفر المراجع والمصادر اللازمة.
- عدم تعاون المؤسسات والشركات على تزويد الباحث بالمعلومات، فالمعلومات تزود على أساس شخصي.
- افتقار المؤسسات والشركات المعنية للمعلومات الضرورية للقيام بالبحوث التحليلية.
- ضعف التنسيق بين مكاتب الجامعات الفلسطينية.
- عدم قيام مكاتب الجامعة بشكل منتظم بتوفير الأوراق البحثية التي تناقش في مؤتمرات خارج الجامعة.

2- معوقات إدارية ومالية ومن أهمها:

- غياب الحوافز المادية و المعنوية من الجامعات ومن السلطة الفلسطينية لتشجيع البحث العلمي.
- عدم اهتمام شركات القطاع الخاص بالبحوث الإدارية وعدم تخصيصها موازنات لذلك.
- عدم انفتاح الجامعات على المؤسسات المحلية والعالمية لدعم البحث العلمي.
- غياب سياسة داعمة للبحث العلمي سواء أكان ذلك من قبل الجامعات أو من قبل السلطة الفلسطينية .

3- معوقات متعلقة بالنشر، وأهم هذه العوامل ما يلي:

- عدم تطبيق قانون حماية المؤلف بشكل فاعل في فلسطين.
  - ضعف إجراءات متابعة التحكيم و النشر لدى عماده البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.
- 4-- معوقات متعلقة بعضو هيئة التدريس، و أهمها:
- 1- انشغال عضو هيئة التدريس بالأعباء التدريسية الملقاة عليه.
  - 2- انشغال عضو هيئة التدريس بأعمال أخرى خارج الجامعة.
  - 3- نقص المهارات البحثية المتاحة.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و حصر الصعوبات التي تعيق البحوث الإدارية في فلسطين مع التركيز على قطاع غزة، أخذين كليات التجارة في جامعات غزة كحالة دراسية، و من ثم وضع تصور لكيفية مواجهة هذه المعوقات.

### الدراسات السابقة

لعلم الباحث لا توجد دراسات سابقة تتناول بشكل خاص معوقات البحوث الإدارية في فلسطين، ولكن هناك بعض الدراسات التي تتعلق بمعوقات البحث العلمي بشكل عام. ولقد اهتمت بعض الجامعات الفلسطينية بالقيام ببعض الإجراءات لمعالجة معوقات البحث العلمي فيها. فها هي الجامعة الإسلامية تعقد ورشة عمل حول معوقات البحث العلمي و ذلك عام 1998. و في مايو عام 1997 نظمت جمعية البحوث و الدراسات التربوية الفلسطينية يوم دراسي حول البحث العلمي و الدراسات العليا في فلسطين. ففي هذا اليوم الدراسي قدمت العديد من أوراق العمل حول واقع ومعوقات البحث العلمي في العالم العربي وفي فلسطين. ولكن هذه الدراسات تطرقت إلى عموميات المعوقات للبحث العلمي بشكل عام ولم تستند إلى معلومات أولية، كذلك لم تتطرق بشكل خاص إلى معوقات البحوث الإدارية في كليات التجارة في قطاع غزة أو حتى على مستوى الجامعات الفلسطينية.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في أصالتها، حيث تعتبر الدراسة الأولى من نوعها التي تبحث بشكل خاص في معوقات البحوث الإدارية في كليات التجارة في جامعات قطاع غزة. كذلك تكمن أهميتها في استنادها إلى المصادر الأولية بالإضافة إلى الرجوع إلى المصادر المنشورة. إن القيام بمثل هذه الدراسة سوف يضيف جديداً إلى عالم المعرفة و قد يسهم في تطوير البحث العلمي في فلسطين بشكل عام و في العلوم الإدارية بشكل خاص.

من خلال مسح الدراسات السابقة تبين أن هناك دراسة أعدها شريف كناعنة (1988) حول واقع البحث العلمي و مؤسساته في الأراضي المحتلة. وفقاً لهذه الدراسة قدم العاملون في الجامعات الفلسطينية مجموعة من المبررات لضعف البحث العلمي في الجامعات العربية و الفلسطينية و هي:

- 1- أن الجامعات العربية و الفلسطينية جزءاً من العالم الثالث المتخلف.
  - 2- العبء التدريسي في الجامعات كبير.
  - 3- ظروف العمل صعبة و تسهيلات البحث قليلة.
  - 4- يرى الأكاديميون الشهادة العلمية هي قمة الإنتاج العلمي و لا داعي لمزيد من البحث.
- يخلص كناعنة بنتيجة قوامها أن ضعف البحث العلمي في جامعات فلسطين راجع إلى أن الثواب و العقاب في مجتمعنا لا يوزعان بما يتناسب مع المؤهلات و القدرات و الجهد المبذول في الإنتاج ، و إنما بما يتناسب مع مقدار الولاء الشخصي و العائلي و الطائفي لأصحاب السلطة أو أولى الأمر.

## مجتمع الدراسة و العينة

لصغر عدد الأساتذة المتخصصين في الإدارة والعاملين في الجامعات في قطاع غزة، قام الباحث بتوسيع حجم العينة شاملة حملة الماجستير والدكتوراه والعاملين في كلية التجارة بشكل عام. يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد العاملين في كليتي التجارة في الجامعة الإسلامية و جامعة الأزهر في غزة، و بالذات من حملة الماجستير و الدكتوراه للفصل الأول من العام الدراسي 2000-2001. و لقد أستثنى حملة البكالوريوس من العينة لعدم توفر مهارة البحث لدى الغالبية العظمى منهم، و لعدم وجود الحافز المادي لمن تتوفر لديهم مهارة البحث. فالجامعات الفلسطينية لا تحتسب لحملة البكالوريوس الأبحاث العلمية للترقية و لا تمنح أي مزايا مادية أو غير مادية مقابل ذلك.

تم استخدام العينة العشوائية في دراسة الظاهرة ، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيان على معظم حملة الماجستير و الدكتوراه في كليات التجارة في جامعتي الأزهر والإسلامية في غزة. و لقد بلغت حجم العينة حوالي 60 شخص. و لقد بلغت نسبة المردود من الاستبانة حوالي 88% أي 53 استبانة. إلا أن الباحث قام باستبعاد 3 استبيانات لضمان التوازن في اختيار العينة بين الجامعتين، حيث روعي أن تكون حجم وتركيبية العينة من الجامعتين متكافئة وذلك من أجل التمكن من إجراء مقارنة موضوعية بين الجامعتين وتحديد حجم المشكلة في كلا الجامعتين على انفراد. ولقد استبعد الباحث جامعة القدس المفتوحة من الدراسة لأن الغالبية الساحقة من العاملين في القدس المفتوحة هم غير متفرغون، والكثير منهم يعمل بتفرغ كامل إما في الجامعة الإسلامية أو في جامعة الأزهر. إن عدم اشتمال العينة على أفراد من جامعات الضفة الغربية يرجع إلى عدم توفر الإمكانيات لدى الباحث للقيام بذلك.

## منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، لكونه من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية و الإنسانية. و لقد قام الباحث باستخدام المصادر الثانوية و الأولية في الدراسة. تتكون المصادر الثانوية من الكتب و المجالات العلمية المتخصصة. أما استخدام المصادر الأولية فكان من خلال توزيع الاستبيان. و لقد أعد الاستبيان خصيصا لهذا البحث.

يتكون الاستبيان من 40 سؤال مصنفين في 5 مجموعات على النحو التالي:

- أسئلة متعلقة بالمعوقات ذات العلاقة بالمعلومات و عددها 13 سؤالاً.
- أسئلة تتعلق بمعوقات مرتبطة بالجامعة و عددها 11 سؤالاً.
- أسئلة مرتبطة بمعلومات متعلقة بالنشر و عددها 6 أسئلة.
- أسئلة مرتبطة بمعلومات متعلقة بعضو هيئة التدريس و عددها 6 أسئلة.
- أسئلة متعلقة بمعلومات شخصية عن المبحوث و عددها 4 أسئلة.

تم استخدام الاستبيان في الدراسة الميدانية وذلك لتوفير الوقت والجهد على الباحث ولتعزيز حجم العينة في فترة زمنية معقولة. ولقد روعي تصميم الأسئلة ذات النهايات المغلقة وذلك لسهولة وسرعة الإجابة عليها من قبل المبحوثين ولسهولة تحليلها. ولقد تم توزيع الاستبيان باليد على المبحوثين وذلك من خلال تخصيص زيارة للمبحوثين في مكان عملهم، وطلب من المبحوثين الإجابة على الاستبيان بحضور الباحث وهناك من المبحوثين من طالبوا بإعطائهم يوم أو يومين لتعبئة الاستبيان. الغالبية الساحقة من الاستبيانات تم تعبئتهم بحضور الباحث.

## أداة القياس

استخدم الباحث معيار ليكرت الخماسي في قياس حجم المعوقات المختلفة التي تواجه الباحث الإداري في عملة البحثي .  
تتخصر الإجابات المستخدمة في الأسئلة المصممة على هيئة مصفوفة على النحو التالي:

مدى اتفاق الباحث مع الصعوبة المقترحة	القيم (القياس)
أوافق بشدة	5
أوافق	4
غير متأكد	3
لا أوافق	2
لا أوافق على الإطلاق	1

## صدق أداة القياس

قام الباحث بإجراء اختبار أولى Pilot Test وذلك من خلال توزيع الاستبيان على عينة من مفردات مجتمع البحث مكونة 10 من أشخاص، حيث وجد أن هناك بعض الأسئلة و العبارات الغير واضحة و التي تحتمل أكثر من معنى. تم علاج هذه النواقص و إخراج الاستبيان بشكله النهائي.

## الجامعات موضوع الدراسة

### الجامعة الإسلامية

أنشأت الجامعة الإسلامية في غزة سنة 1978 انبثاقا عن معهد فلسطين الديني (الأزهر) الذي أنشأ عام 1954 ، وظلت الجامعة الإسلامية حتى عام 1991 الجامعة الوحيدة في القطاع إلى أن أنشأت جامعة الزهر في غزة عام 1991-1992. بدأت الجامعة الإسلامية بثلاث كليات و هي: كلية الشريعة ، و كلية أصول الدين ، و كلية اللغة العربية. و في عام 1980 تم افتتاح ثلاث كليات أخرى و هي: كلية التربية ، و كلية التجارة ، و كلية العلوم ، ثم افتتحت كلية الهندسة ، و كلية التمريض في عام 1992. يقدر عدد القائمين على التدريس في كلية التجارة حوالي 35 عضو تدريس بتفرغ من حملة الماجستير و الدكتوراه (الجامعة الإسلامية- غزة، 2000).

أنشأت الجامعة العديد من برامج الماجستير و الدبلوم العالي في العديد من كليات الجامعة ، إلا أن كلية التجارة لم تتمكن من افتتاح برامج للدراسات العليا إلا في عام 2001-2002. تمنح كلية التجارة درجة البكالوريوس في ثلاث تخصصات رئيسية و هي: إدارة الأعمال ، و المحاسبة ، و الاقتصاد و العلوم السياسية . كذلك صادق التعليم العالي في مايو 2001 على افتتاح تخصص فرعي جديد في العلوم المالية و المصرفية، حيث قبول الدفعة الأولى في هذا التخصص في العام الأكاديمي 2001-2002.

## جامعة الأزهر - غزة

تأسست جامعة الأزهر عام 1991-1992 و ذلك لسد حاجات المجتمع الفلسطيني من الكوادر البشرية المؤهلة لتنمية و تطور المجتمع الفلسطيني.

بدأت جامعة الأزهر بكليتين و هما كلية التربية و كلية الشريعة و القانون. و في العام الدراسي 94/93 تم افتتاح كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية (التجارة)، ثم بعد ذلك افتتحت باقي الكليات و هي كلية الصيدلة ، و كلية الآداب ، و كلية الحقوق ، و كلية العلوم ، و كلية المهن الطبية. زاد عدد القائمين على التدريس في كلية التجارة عن 25 عضو تدريس.

أنشأت الجامعة العديد من برامج الماجستير والدبلوم العالي في العديد من كليات الجامعة ، إلا أن كلية التجارة لم تتمكن من افتتاح برامج للدراسات العليا. تمنح كلية التجارة درجة البكالوريوس في خمس تخصصات رئيسية وهي: إدارة الأعمال ، والمحاسبة ، والاقتصاد ، والعلوم السياسية ، والإحصاء .

### مفهوم البحث العلمي

تتعدد تعريفات البحث العلمي و لا يتفق الباحثون على تعريف محدد ، و لعل ذلك راجع إلى تعدد أساليب و أدوات البحث العلمي و عدم التحديد في مفهوم العلم (عبيدات و عدس و عبد الحق ، 1998). البحث العلمي هو حصيلة جهود منظمة يقوم بها الباحث لعلاج ظاهرة معينة ، و يجب أن يخضع البحث العلمي إلى طرق و قواعد و ضوابط محددة. هناك من يعرف البحث العلمي بأنة "مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الفرد ، باستخدام الأسلوب العلمي ، في سعية لزيادة سيطرته على بيئته ، و اكتشاف ظواهرها ، و تحديد العلاقة بين تلك الظواهر" (عريفج ، 1987). و عرفة عبد الرحمن بدوي بأنة "الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيم على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة" (1977). و يعرفه بولنسكى Polansky بأنة استقصاء "منظم يهدف إلى اكتشاف معارف و التأكد من صحتها عن طريق الاختبار العلمي" (عبيدات و عدس و عبد الحق ، 1998). ومهما اختلف الخبراء و الباحثون في تعريف البحث العلمي ، فان الجميع متفق على انه أسلوب منظم للتفكير يعتمد على الملاحظة العلمية و الحقائق و البيانات لدراسة الظواهر موضع البحث و الدراسة الموضوعية لهذه الظواهر من أجل الوصول إلى حقائق علمية يمكن تعميمها و القياس عليها.

### صفات الباحث الجيد

هناك العديد من الصفات الواجب توافرها في الباحث الجيد و أهمها (رفاعى ، 1998 ، ص 23):

- 1- الرغبة الصادقة في البحث. فلا بد أن يكون عنده حب البحث عن الحقيقة و المتعة في اكتشافها.
- 2- العزم و الصبر على استمرارية البحث رغم الصعوبات.
- 3- لا بد أن يتسلح الباحث بالعلم و المعرفة و القدرة على التحليل.
- 4- المعرفة السابقة حول موضوع البحث و مشكلة البحث.
- 5- عدم الإكثار من الاقتباس و الحشو.

### متطلبات البحث العلمي

لا بد أن تتوفر مجموعة من الشروط من أجل أن يتمكن الباحث من إتمام البحث، و التي بدونها لن يستطيع الباحث القيام بالبحث العلمي حتى و لو توافرت فيه مواصفات الباحث الجيد، و هذه المتطلبات هي :

- 1- توفر الغطاء المادي: القيام بالبحث العلمي يتطلب الكثير من النفقات على الطباعة و الإقامة و السفر و التي لا تقوى رواتب أعضاء هيئة التدريس عليها.

- 2- إجراءات و عمليات النشر: هناك بعض الناشرين لا هم لهم سوى الحصول على المزيد من المال مهما اختلفت الوسيلة. و هناك العديد من الأبحاث الجيدة رفضت لأنها لا تحمل عناوين براقية. كذلك طول و تعقيد إجراءات التحكيم أفقدت العديد الحماس للقيام بالبحث العلمي.
- 3- إضعاف الثقة العامة في رجل البحث العلمي: لقد خلق تصرف بعض الباحثين الغير ملتزمين عدم ثقة المجتمع في الباحثين و في أبحاثهم.
- 4- عدم مشاركة الشركات و المؤسسات و الأفراد في نفقات البحث العلمي .
- 5- تدعيم و حماية حقوق المؤلف: و هذا يتطلب سن التشريعات و تطبيقها لحماية الإنتاج الفكري.
- 6- البيئة الجامعية: لا بد للجامعة أن تخلق البيئة الجامعية المناسبة للباحث و ذلك من خلال إيجاد المكتب المناسب و تكليف عضو هيئة التدريس أعباء تدريس مناسبة و اعتبار عملة البحثي جزء من عطائه الجامعي و مد الباحث بالاعون المادي ليواصل البحث.
- 7- المراجع العلمية و مصادر المعرفة: هناك إجماع بين الباحثين في العالم العربي على قلة المصادر و المراجع المتوفرة في المكتبات العربية مما يشكل عقبة رئيسة في القيام بالبحث العلمي الجاد و المتميز .
- 8- قلة العلماء المؤهلين العاملين في حقل البحث العلمي .
- 9- كثرة الأعمال الإدارية و التدريسية المنوطة بعضو هيئة التدريس.
- 10- عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية، و عدم اهتمام جهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث من تجارب و بحوث .
- 11- ممارسات الاستعمار القديم و الحديث و ما تركه من آثار سلبية على الدول النامية، استمرار الاضطرابات و الحروب في هذه الدول .
- 12- محاولة نقل تكنولوجيا جاهزة دون نقل العلم الذي تقوم عليه.
- 13- عدم التزام الدول العربية بالعلم التطبيقي و عدم تبنيها قوانين و تشريعات تشجع البحث العلمي . إن غياب فلسفة واضحة للمجتمع و للبحث ترتب عليه عدم تبوء البحث العلمي مركز متقدم ضمن أولويات الدول العربية، و عدم وجود ميزانيات محددة له، و عدم ارتباطه بالتخطيط، و عدم الاستفادة من نتائجه لدى المسؤولين غير المؤهلين أحيانا أو من أصحاب الاتجاهات السلبية أو الحيادية اتجاه البحث و نتائجه مما ينقص الدافعية، وصعوبة تسويق الأبحاث للاستفادة منها وطنيا أو قوميا .

هناك من يرى أن إهمال البحث العلمي في العالم العربي راجع إلى أسباب أخرى و هي ما يلي :

- 1- عائد البحوث غير مرئي بصورة مباشرة و فورية مما يدفع أحيانا إلى الإحساس بقلة جدواها أو إلى إحباط القائم بها.
- 2- صعوبة القيام بالبحث العلمي مقارنة بالكتابة حول المبادئ و حول التطبيقات الغربية في مجالات إدارية و اقتصادية و اجتماعية و غيرها.
- 3- صعوبة الحصول في العالم العربي على المعلومات التطبيقية الضرورية لتصميم البحث العلمي و القيام بإجازة.

### التعليم الجامعي الإداري

يمكن تقسيم تجربة فلسطين في التعليم الإداري الجامعي إلى فترتين:

- 1- فترة ما قبل تأسيس الجامعات الفلسطينية.



2- فترة تأسيس الجامعات الفلسطينية وما تلاها .

### 1- فترة ما قبل تأسيس الجامعات الفلسطينية.

لقد كانت مخرجات التعليم الإداري الجامعي في فلسطين خلال هذه الفترة والتي تمتد حتى نهاية السبعينات تأتي من خارج فلسطين سواء من الجامعات العربية أو الأجنبية. ولعبت الجامعات الأوربية وخاصة البريطانية والأمريكية دورا هاما ومميزا على التعليم العالي في فلسطين وبخاصة في العلوم الإدارية. ولكن دور الجامعات الأجنبية لم يلغى دور الجامعات العربية الأخرى في تخريج كفاءات إدارية فلسطينية.

### 2- فترة تأسيس الجامعات الفلسطينية وما تلاها .

بدأت الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية بتخريج طلاب في الدراسات الإدارية في السبعينات، أما في قطاع غزة فتخرجت أول دفعة في منتصف الثمانينات وذلك من الجامعة الإسلامية. إلا أن أسلوب التدريس في الجامعات الفلسطينية هو تقليدي، يعتمد على التلقين، ويعتبر المحاضر هو الناشط شبة الوحيد في المحاضرة. أما الأساليب الحديثة المتبعة في التدريس مثل المشاركة الفاعلة للطالب في المحاضرة، والقيام بإعداد البحوث والدراسات كجزء من العملية التعليمية فهي غير مستخدمة في تدريس العلوم الإدارية في الجامعات الفلسطينية، وهذا أدى إلى ضعف القدرة التحليلية لدى الخريج ونقص مهرة البحث لدية.

### التحليل الإحصائي

لقد قام الباحث بتفريغ و تحليل الاستبيان من خلال استخدام برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري و النسب المئوية. كذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- 1- اختبار مان-وتني الغير معلمي لاختبار الفرق بين متوسطي المحييين من الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر .
- 2- اختبار كروسكال-ولاس لمقارنة متوسطات معوقات البحث العلمي (4 مجموعات من المعوقات) مع عمر المبحوثين.
- 3- مربع كاي لاختبار العلاقة بين الرتبة الأكاديمية وعدد الأبحاث، والعلاقة بين الرتبة الأكاديمية والعمر.
- 4- اختبار كولمجروف-سمرنوف لمعرفة نوع توزيع البيانات، حيث تبين أن البيانات غير معلمية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وبشكل عام كلما اقترب المتوسط الحسابي من (5) كلما دل ذلك على وجود شبه إجماع بين الباحثين على أهمية ذلك المعوق، وكلما اقترب المتوسط الحسابي من (1) دل ذلك على وجود شبه إجماع على عدم اعتبار ذلك المعوق مؤثر ذات مغزى على البحث العلمي. وكلما اقترب المتوسط الحسابي من (3) دل على وجود شبه إجماع بين أفراد العينة على اعتبار ذلك المعوق متوسط الأهمية (أنظر ملحق 2).

### اختبار صحة الفرضيات

**الفرضية الأولى:** ساهمت المعوقات المتعلقة بالمعلومات في ضعف البحوث الإدارية في جامعات قطاع غزة. أظهر التحليل الإحصائي أن المشاكل المتعلقة بالمعلومات هي من أكثر العوامل المعوقة للبحوث الإدارية. فلو أخذنا المعوقات المتعلقة بالمعلومات ذات المتوسط الحسابي ( 4 ) فما فوق، لتبين أن عدد العوامل المعوقة للبحث الإداري بلغ ( 7 ) عوامل من أصل مجموع العوامل المقترحة و البالغ عددها (13) عامل. كذلك لو أخذنا معيارا أقل تحفظا وأخذنا المتوسط الحسابي (3) فأكثر لاتضح أن (11) عامل من أصل (13) عامل مقترح ساهموا في ضعف البحث العلمي في

كليات التجارة في جامعات قطاع غزة. كذلك أظهرت الدراسة أن المتوسط الإجمالي للمعوقات الـ 13 المقترحة والمتعلقة بالمعلومات مرتفعة (متوسط 3.8) وتأتي في المرتبة الثانية في الأهمية بعد المعوقات المتعلقة بالجامعات (متوسط 4). ولقد أظهرت نتائج اختبار مان-وتني أن درجة المعنوية مرتفعة للعوامل (10، 11، 12، 13). كذلك تبين أن درجة المعنوية للمتوسط العام للعوامل الـ 13 المقترحة مرتفعة (0.001). كذلك تبين من خلال قياس العلاقة بين معوقات المعلومات و الرتبة الأكاديمية للمبجوثين (جدول 6) أنه لا يوجد اختلاف كبير في وجهات النظر حول العوامل المقترحة في الدراسة الميدانية و المتعلقة بالمعلومات وهذا ما تم تأكيده باختبار كروسكال والي حيث أظهرت النتائج أن درجة المعنوية غير مرتفعة.

أما عند قياس الرتبة النسبية للمعوق مع مكان العمل، تبين أن الجامعة الإسلامية أقل معاناة من المعوقات المتعلقة بالمعلومات مقارنة بالأزهر. حيث أظهر التحليل أن (4) عوامل من الـ 13 المقترحة هي عوامل مهمة (متوسط حسابي 4 فاكثر) للأكاديميين العاملين في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية ، بينما هناك 8 معوقات من أصل الـ 13 المقترحة للأكاديميين العاملين في كلية التجارة في جامعة الأزهر. كذلك أظهر التحليل أن هناك فروق جوهرية بين الجامعة الإسلامية والأزهر عند قياس العلاقة بين المتوسط الحسابي الإجمالي للمعوقات المتعلقة بالمعلومات ومكان العمل حيث تبين أن درجة المعنوية مرتفعة (0.001) لاختبار مان وتني. فعدد الكتب و الدوريات في الجامعة الإسلامية و خاصة في قطاع التجارة و الأعمال أفضل نسبيا من مثيلتها في الأزهر. كذلك المجالات العلمية المتوفرة في مكتبة الجامعة الإسلامية اكثر من مثيلاتها في جامعة الأزهر. فمكتبة جامعة الأزهر حديثة النشأة وفي طور البناء. ولقد تم بناء مبنى حديث للمكتبة بتمويل من الحكومة الهندية وبدء تجهيزه بالكتب ولكن الموازنة المخصصة للمكتبة محدودة جدا (العيلة، 2001).

#### الفرضية الثانية: هناك معوقات إدارية و مالية تعود إلى الجامعة و بيئتها.

يتبين من التحليل الإحصائي أن هناك (5) عوامل من أصل العوامل (11) المقترحة ذو رتبة (4) فاكثر و هي تظهر شبة إجماع للمبجوثين في هذه الدراسة على اعتبار هذه العوامل الـ 5 مهمة و معيقة للبحث العلمي، و من أهم هذه العوامل هي عدم تخصيص الجامعة موازنات للبحث العلمي (متوسط حسابي 4.54) وغياب الحوافز المادية والمعنوية من الجامعة لتشجيع البحث (متوسط حسابي 4.44) . يضاف إلى ذلك أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمعوقات المتعلقة بالجامعة مرتفع (متوسط إجمالي 4) وهذا يظهر وجود إجماع بين المبجوثين على أهمية هذه المعوقات للبحوث الادارية. كذلك يظهر اختبار مان وتني أن درجة المعنوية مرتفعة لمعظم المعوقات المقترحة (9 عوامل من 11). كذلك درجه المعنوية للمتوسط الإجمالي للمعوقات المتعلقة بالجامعة مرتفعة (0.000). وهذا ما تم تأكيده أيضا في قياس الفروق بين المتوسطات الحسابية للجامعة الإسلامية والأزهر .

إن مقارنة الرتبة النسبية للمعوق بالرتبة الأكاديمية يظهر تباين في وجهات النظر لدى الأكاديميين حول بعض العوامل وشبة اتفاق على عوامل أخرى. إن الاختلاف في وجهات النظر للرتب الأكاديمية ربما راجع إلى الاختلاف في الخبرة في البحث العلمي والاختلاف في التجربة العملية لهم. كذلك طبيعة النظام الأكاديمي في الجامعات الفلسطينية قد يكون له دور في ذلك، والذي يحابى الأستاذ المساعد فاعلى على المحاضر فاعلى.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي أن العاملون في الجامعة الإسلامية اعتبروا 3 عوامل من الـ 11 المقترحة والهادفة إلى قياس المعوقات الإدارية والمالية للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، بأنها مهمة (متوسط حسابي 4 فاكثر) بينما هناك شبة

إجماع لدى العاملون في الأزهر حول 8 عوامل من العوامل المقترحة والمتعلقة بالجامعة، بأنها مهمة ومعيقه للبحث العلمي.

ان الاختلاف في النتائج بين الجامعتين قد يكون راجع إلى التفاوت في الاهتمام بالبحث العلمي بينهما. فالجامعة الإسلامية هي الأقدم والأكثر تنظيماً و خبرة في الإدارة والتنظيم و لديها من الإمكانيات المادية من مباني ومساحات ما يمكنها في التعامل مع البحث العلمي بشكل أفضل نسبياً من الأزهر.

**الفرضية الثالثة:** هناك معوقات متعلقة بالنشر ساهمت في ضعف البحوث الإدارية في كليات التجارة في الجامعات الفلسطينية في غزة.

لقد تبين من الدراسة الميدانية أن هناك إجماع على أهمية عاملين من بين العوامل الـ6 المقترحة و هما، (1) عدم تطبيق قانون حماية المؤلف بشكل فاعل في فلسطين (متوسط حسابي (4.08) ) و (2) ضعف إجراءات متابعة التحكيم و النشر لدى عماده البحث العلمي في الجامعة (متوسط حسابي (4.08) ). ولقد أظهر اختبار مان وتتي أن درجه المعنوية للعوامل (1، 2، 4 المقترحة) عالية . كذلك المتوسط الحسابي الإجمالي للعوامل المتعلقة بالنشر مرتفعة (0.002 مستوى معنوية). ولقد ظهر تقارب في وجهات النظر بين مختلف الرتب الأكاديمية حول المعوقات المتعلقة بالنشر. وهذا ما تم تأكيده باختبار كروسكال والي والذي أظهر إن درجه المعنوية منخفضة لجميع المتغيرات المتعلقة بالنشر باستثناء العامل 2 وهو "قلة مكافئة المقيم وأثر ذلك السلبي على سرعة التقييم" والذي يظهر أن هناك تفاوت في وجهات النظر بين المبحوثين حول هذا العامل (درجه معنوية 0.031).

الرتبة النسبية للمعوقات المتعلقة بإجراءات النشر مقارنة بمكان العمل يظهر أن العوامل الـ6 المقترحة متوسطة الأهمية لمفردات العينة من الجامعة الإسلامية، بينما يرى مفردات العينة من العاملين في الأزهر بوجود 3 عوامل مهمة و الـ3 الأخرى متوسطة الأهمية. كذلك هناك فروق جوهرية بين متوسطي مجتمع الدراسة وبمستوى معنوية (0.002).

**الفرضية الرابعة:** هناك معوقات أخرى متعلقة بالباحث عضو هيئة التدريس نفسه.

نتائج التحليل الإحصائي أظهرت أن جميع العوامل الـ6 المقترحة متوسطة الأهمية كمعوقات للبحوث الإدارية. كذلك أظهر اختبار مان وتتي أن درجه المعنوية منخفضة لجميع العوامل المقترحة. أما عند قياس العلاقة بين الرتبة النسبية للمعوق والرتب الأكاديمية لمفردات العينة تبين أن هناك تقارب في إجابات المحاضر و الأستاذ المساعد، أما الأستاذ المشارك فكانت اجابته على العوامل الـ6 المقترحة تنحصر بين مهمة (4) و عظيمة الأهمية (5). إن هذا الاختلاف قد يكون راجع إلى عدم الرغبة في الصراحة و الاعتراف بنقص المهارة البحثية للكثير من المحاضرين والأساتذة المساعدين. ولقد أظهر اختبار كروسكال والي عدم وجود فروق جوهرية بين الرتب الأكاديمية للمبحوثين.

إن انشغال عضو هيئة التدريس بالأعباء التدريسية الملقاة عليه (3.76) و انشغال عضو هيئة التدريس بأعمال أخرى خارج الجامعة (3.52) من أكثر المعوقات في هذه الفئة من العوامل المعيقة للبحوث الادارية في الجامعات.

كذلك يعاني المجتمع الفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة من نقص في عدد الباحثين المؤهلين في البحوث الإدارية. حيث تظهر التقديرات أن من يبحث ولدية الحافز البحثي هم في الغالب من حملة الدكتوراه العاملين في الجامعات وحافزهم في الغالب هو الرغبة في الترقية، وهؤلاء على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتجاوز عددهم الـ30.

**الفرضية الخامسة:** هناك علاقة إيجابية بين عدد الأبحاث المنجزة وعمر المبحوثين.

لقد أظهر التحليل الإحصائي للدراسة أن غالبية من لديهم بحوث علمية (54%) ينحسروا في الفئة العمرية 30-40 سنة. وأظهر اختبار مربع كاي أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الإنجاز البحثي للمبوحين وأعمارهم. ولقد أظهر التحليل أن جميع من هم أقل من 30 عاما وعددهم 10 أشخاص ليس لديهم بحوث علمية على الإطلاق. بينما لا يوجد سوى 6 من 40 شخص (15%) من أعمارهم فوق الـ30 عام ليس لديهم أبحاث علمية. كذلك أظهر اختبار مربع كاي أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الرتبة الأكاديمية للمبوحين وأعمارهم. وهذه العلاقة الإيجابية بين أعمار المبوحين من جهة ورتبهم الأكاديمية وما لديهم من أبحاث علمية من جهة أخرى قد تكون راجعه إلى نمو مستوى الخبرة لدى المبوحين بتقديم أعمارهم.

## النتائج

تناول هذا البحث معوقات البحوث الإدارية التي تعيق العاملين في الجامعات الفلسطينية في غزة وبالتحديد الأزهر والإسلامية. ومن خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث والقيام بالدراسة الميدانية يتضح أن معوقات البحوث الإدارية تنحصر في 4 مجموعات وهي كالتالي:

**المجموعة الأولى** و تتعلق بالمعلومات، حيث يعتبر هذا المعوق من أكثر العوامل إعاقة للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية. و من أهم هذه العوامل عدم توفر الدوريات و المجالات العلمية المتخصصة، عدم وجود شبكة معلومات و تقنية حديثة لدى المكتبات، انعدام التنسيق بين المكتبات و عدم توفر الكتب و المصادر الكافية وعدم قيام مكتبة الجامعة بشكل منتظم بتوفير الأوراق البحثية والأبحاث التي تناقش في مؤتمرات خارج الجامعة وقيام المؤسسات بتزويد معلومات على أساس شخصي.

**المجموعة الثانية** من المعوقات راجعة إلى سوء الممارسات الإدارية للجامعات موضع الدراسة والبيئة الجامعية. فلا يوجد تخصيص موازنات للبحث العلمي، وهناك غياب للحوافز المادية والمعنوية من الجامعات لتشجيع البحث العلمي. كذلك لا يوجد المكتب المناسب لعضو هيئة التدريس أثناء فترة دوامة في الجامعة لاستغلال أوقات الفراغ وعدم وجود إجراءات لتنشيط البحث العلمي في الكلية والجامعة وعدم الانفتاح على المؤسسات المحلية والعالمية لدعم الأبحاث العلمية.

**المجموعة الثالثة** المعوقات التي تتعلق بالنشر. حيث لا يوجد تطبيق لقانون حماية حقوق المؤلف بشكل فاعل في فلسطين، و هناك ضعف في إجراءات متابعة التحكيم و النشر من قبل عمادات البحث العلمي في الجامعات بالإضافة إلى الاعتماد على التقييم خارج فلسطين وهذا يؤدي إلى إطالة إجراءات النشر.

**المجموعة الرابعة** من العوامل المعيقة للبحث العلمي في مجال الإدارة عائدة إلى الأكاديمي نفسه و منها نقص مهارة البحث العلمي و انشغال عضو هيئة التدريس بالأعباء التدريسية الملقاة على عاتقه.

إن حده تأثير معوقات البحوث الادارية المقترحة في هذه الدراسة تتفاوت من جامعه لأخرى، فهي في الجامعة الإسلامية أقل تأثيرا وحدة من جامعة الأزهر .

ومن النتائج أيضا، أنه هناك علاقة قوية وإيجابية بين عدد الأبحاث التي أنجزها الباحثون وأعمارهم. كذلك هناك علاقة إيجابية بين الرتبة الأكاديمية للباحثون وأعمارهم.

## التوصيات

يوصى الباحث بما يلي:

أولا في مجال المعلومات :

- 1- العمل على تحديث المكتبات الجامعية و ذلك من خلال شراء أحدث الكتب العلمية في مختلف التخصصات الإدارية والاشتراك في المجلات العلمية العالمية المتخصصة. وهذا يتطلب تعاون وثيق بين المكتبات والكليات المعنية وتخصيص الموازنات الضرورية لذلك.
  - 2- تزويد المكتبات بشبكة المعلومات التقنية وبالكادر القادر على التعاطي مع ذلك، والاشتراك في المكتبات الإلكترونية (Electronic Libraries).
  - 3- العمل على التنسيق الجاد بين المكتبات الجامعية الفلسطينية وهذا ضروري في ظل محدودية المصادر المادية المتاحة وهذا يؤدي إلى تجنب الازدواجية.
  - 4- نشر الوعي لدى مؤسسات القطاع العام والخاص بأهمية تعاونهم مع الباحثين لما لذلك من أهمية في التنمية الإدارية والمجتمعية في فلسطين.
  - 5- ضرورة رفد المكتبات بفريق عمل متخصص قادر على متابعة الأبحاث والمؤتمرات العالمية التي تعقد من أجل توفير الأوراق البحثية المنشورة فيها وجعلها متاحة للباحثين.
- ثانياً في مجال المعوقات الإدارية والمالية في الجامعات:**

- 1- لا بد من قيام الجامعات بتخصيص الموازنات الضرورية لدعم البحوث الإدارية وتشجيعها.
- 2- قيام الجامعات بتبني سياسة جديدة داعمة للبحث العلمي ومحفزة ومنشطة له.
- 3- تخصيص نسبة من 1-2% من الدخل القومي الفلسطيني لأعمال البحث العلمي أسوة بالدول المتقدمة مع إعطاء أولوية للبحوث الإدارية لضعفها الشديد وقلة عددها.
- 4- إعداد المكاتب المناسبة للباحثين المتخصصين في الإدارة وتزويدها بالخدمات المناسبة، مثل الكمبيوتر و ربطة بشبكة المعلومات العالمية.
- 5- الانفتاح على المؤسسات المحلية والعالمية وتفعيل علاقة الباحث بالمجتمع المحلي والمجتمعات الأخرى الدولية وذلك من خلال تخصيص أموال لدعم البحوث التطبيقية التي تعالج مشاكل المجتمع الفلسطيني الادارية.
- 6- تشجيع الشركات الفلسطينية على حل مشاكلها الإدارية من خلال اللجوء إلى مراكز البحث في الجامعات. فلا بد من مشاركة القطاع الخاص في موازنات البحث العلمي أسوة بالدول المتقدمة.

#### **ثالثاً: في مجال النشر:**

- 1- تفعيل تطبيق قانون حقوق المؤلف وتوعية المواطنين إلى المخالفة القانونية التي تترتب على ذلك. وهذا قد يتطلب عقد لقاءات وورش عمل لوضع آلية لتطبيق ذلك.
- 2- تفعيل دور عمادات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية سواء أكان ذلك عبر تقليل بيروقراطية النشر والتحكيم والمتابعة وتشجيع عمليات النشر وتسريعها.

#### **رابعاً: في مجال المعوقات المتعلقة بعضو هيئة التدريس:**

- 1- تقليل الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس.
- 2- العمل على خفض عبء عضو هيئة التدريس لاعطائه المزيد من الوقت لاستغلاله لغرض البحث العلمي.
- 3- وضع الجامعة إجراءات متوازنة و أكثر صرامة لتخفيف حجم الأعمال التي يقوم بها عضو هيئة التدريس خارج الجامعة.
- 4- تدريب متواصل للشباب و الباحثين في العلوم الإدارية، من أجل تأهيل الكادر الحالي، ورفد العملية البحثية بدم جديد من الكادر المؤهل.

#### **خامساً: تقوية التعاون بين فئات المجتمع ذات العلاقة:**

هناك في المجتمع الفلسطيني أربع فئات يمكن أن تتكامل وتتفاعل مع بعضها من أجل تطوير البحوث الإدارية:

- 1- السلطة الوطنية الفلسطينية والتي يجب أن تقرر الأولويات، وهذا يتم من خلال رسم سياسة عامة لفلسطين حول أولويات البحث العلمي وأولويات تخصيص الأموال. كل هذا يجب أن يوضع في إطار سياسة تشجع البحث العلمي في العلوم الإدارية وبالتالي تتحقق التنمية الشاملة.
- 2- المخططون والإداريون الذين يقدمون المشورة لصناع القرار في فلسطين وفي المؤسسات والجامعات الفلسطينية.
- 3- الغرف التجارية والمؤسسات البحثية والجامعات بما لديهم من مهارات إدارية ورؤوس أموال يمكن أن يغامروا بها ويخصصوها للبحث العلمي.
- 4- العلماء والباحثون المتخصصون في البحوث الإدارية والدراسات العلمية.

#### سادسا: على صعيد البنية التحتية:

- 1- إيجاد هيئة فلسطينية للدراسات الإدارية تهتم بالبحث العلمي و الدراسات المتخصصة في العلوم الإدارية.
- 2- إيجاد مراكز بحوث وطنية مرتبطة بإيجاد حلول عملية للمشاكل الإدارية التي تطرحها استراتيجية إشباع وتلبية حاجات المواطنين.
- 3- إيجاد مركز قومي للبحوث في فلسطين على غرار المراكز الدولية مثل معهد MIT في الولايات المتحدة الأمريكية، و معهد وايزمان في إسرائيل، و المركز القومي للبحوث في مصر .